

العالم في أسبوع

العالم في أسبوع



مصر: اعتقالات جديدة لقيادات الإخوان بينهم عضو بمكتب الإرشاد

العام) فنحن نؤكد أن الجماعة لن تتراجع، وإستراتيجيتنا واضحة لن تتغير». ونفى البيومي نية الإخوان الاستجابة لمقترح أعلن عنه الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، عضو مكتب الإرشاد السابق، أبرز رموز الإصلاحيين داخل الجماعة، بانسحاب الإخوان من الانتخابات لعشرين عاما، مؤكدا أنه مجرد رأي يخص صاحبه، وشدد على أن الجماعة عازمة على المشاركة في الانتخابات البرلمانية (مجلسي الشورى والشعب).

تشكيل المكتب بالسجن الآن». من جهته، قال الدكتور رشاد البيومي، نائب المرشد «ما يحدث شيء مؤسف جدا، وكان البلد لم يعد فيه غير الإخوان.. الفساد في كل ركن، لكن النظام يرغب في دفع الناس للانفعال بأشياء أخرى». وأضاف «أسامة نصر أكاديمي محترم وليس بائع أنابيب بوتغاز يستغل حاجة الناس، كان أولى بهم (سلطات الأمن) البحث عن المفسدين الحقيقيين.. وإن كان النظام يقوم بهذا من أجل الانتخابات البرلمانية المقررة هذا

محمي الجماعة، إن «الاعتقال تم أثناء اجتماع ضم المعتقلين بمنزل الدكتور محمود الغندور بمدينة البحيرة». وأعرب عبد المقصود عن دهشته مما اعتبره «تصعيدا غير مسبوق» من قبل الحكومة المصرية قائلا «الدكتور أسامة نصر خامس عضو بالمكتب (مكتب الإرشاد - الهيئة الإدارية والقيادة التنفيذية العليا بالجماعة) يتم اعتقاله خلال 10 أيام، ناهيك عن وجود خيرت الشاطر (نائب المرشد، عضو مكتب الإرشاد) في السجن.. تقريبا نصف

اعتقلت سلطات الأمن المصرية الأسبوع الماضي 12 من قيادات وكوادر جماعة الإخوان المسلمين بمحافظة البحيرة (غرب دلتا مصر)، بينهم القيادي البارز الدكتور أسامة نصر، عضو مكتب الإرشاد، ليضم إلى 4 آخرين من أعضاء المكتب، اعتقلتهم السلطات المصرية أوائل شهر فبراير (شباط) الحالي، وهو الأمر الذي اعتبرته الجماعة «تصعيدا غير مسبوق» من قبل السلطات المصرية، خاصة أن من بين الموقعين نائب المرشد العام، وقال عبد المنعم عبد المقصود،

بريطانيا تحاكم متظاهرين بحرب بغزة

بآلاف المتظاهرين في أحد الأنفاق في لندن بعيدا عن عدسات المصورين وانهالت عليهم بالضرب المبرح ومن ضمن المصابين في هذا الحادث النائب البريطاني جورج غالاوي. وفتحت إلى أن «جنوح المتظاهرين للعنف أثناء التظاهرات كان رد فعل على سلوك الشرطة العنيف غير المعتاد في مثل هذه الحالات». ودعت المنظمة الحقوقية مراقب الدولة للشؤون القضائية إلى مراقبة هذه الأحكام وأخذ الشكاوى المقدمة في هذا الخصوص على محمل الجد، كما ناشدت المحامين الاستعجال في استئناف الأحكام الصادرة أمام محكمة الاستئناف.

المتظاهرين حيث إن غالبيتهم العظمى من المسلمين في حين أنه في قضايا مشابهة على خلفية مظاهرات استخدم فيها لم يحكم على المتهمين إلا بساعات عمل لخدمة المجتمع». كما أفادت عائلات بعض المحكوم عليهم أن أحد القضاة وجه كلامه لأحدهم قائلا «أنا أعرف أنكم تؤيدون الفلسطينيين، وأعرف أنكم تظاهروا ضد حرب خلفت ضحايا كثيرا وأعرف مشاعركم في هذه الأوقات إلا أنني سأصدر بحكمكم أقصى العقوبات». وذكرت المنظمة أنها واكبت المظاهرات ضد الحرب الإسرائيلية على غزة ووصلتها شكاوى عديدة تفيد أن الشرطة قامت باستخدام العنف الزائد ضد المتظاهرين كما قامت بالاستفراء

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا عن قلقها البالغ من الأحكام القضائية التي أصدرتها محكمة بريطانية على عشرات المواطنين بسبب الاحتجاجات على الحرب الإسرائيلية على غزة، حيث وصلت العقوبة إلى أكثر من سنتين من السجن ولا يزال عشرات الأشخاص ينتظرون الحكم عليهم. وأشارت المنظمة إلى أن هؤلاء الأشخاص «الذين تتهمهم السلطات بالعنف الزائد أثناء التظاهرات تعرضوا لضغوط من الشرطة للإقرار بالذنب أمام المحكمة بداعي أن ذلك سيخفف الأحكام بحقهم». ووفقا لمحامين للمتهمين فإن «هذه الأحكام والتوقيفات لا تخلو من شبهة التمييز ضد

حماس: الاحتلال يسرق التراث الإسلامي في فلسطين

أثار قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إدراج موقعي مسجد بلال في بيت لحم والحرم الإبراهيمي في الخليل ضمن قائمة التراث اليهودي غضبا فلسطينيا، فقد نددت السلطة الفلسطينية والحكومة في قطاع غزة بالقرار وحذرت من تداعياته الخطيرة، وطالبت العرب والمسلمين بالتحرك العاجل لإنقاذ المقدسات. وأكدت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» أنها تنظر ببالغ الخطورة إلى قرار رئيس وزراء الكيان الصهيوني المتطرف بنيامين نتنياهو بضم الحرم الإبراهيمي في الخليل ومحيط مسجد بلال في بيت لحم إلى ما يسمى قائمة «الأمكن التراثية اليهودية». واعتبرت الحركة - في بيان لها الاثنين - هذا الإجراء الهدف منه تكريس الاحتلال الصهيوني على الأرض الفلسطينية، ومحاولة مكشوفة لسرقة التراث العربي والإسلامي على هذه الأرض. وأشارت الحركة إلى أن هذه الإجراءات بحق المقدسات تكشف زيف دعوات الصهاينة للسلام، وتؤكد أن الاحتلال لا يفهم إلا لغة المقاومة. وطالبت الحركة السلطة الفلسطينية برام الله بوقف ملاحقتها للمجاهدين لأخذ دورهم في التصدي للاحتلال وللجزم بمشاريعه «الاستيطانية» واعتداءاته على حقوق ومقدسات الشعب الفلسطيني، مطالبة الدول العربية والإسلامية بالقيام بمسؤولياتها وواجباتها في الدفاع عن المقدسات الإسلامية، وممارسة ضغط دولي لوقف الاعتداءات الصهيونية المتواصلة.

طرد تلميذة من مدرسة فرنسية

بتهمة التضامن مع فلسطين

منعت إدارة مدرسة في وسط شرق فرنسا تلميذة من دخولها ثلاثة أيام: بتهمة الترويج للقضية الفلسطينية، بعدما ارتدت قميصا داخل الفصل كتب عليه «فلسطين حرة». وتنفذ العقوبة في الثاني من مارس في أعقاب عودة الطلاب إلى المدارس بعد انتهاء العطلة الشتوية. وكان جدال وقع بين زينب التي تبلغ من العمر 16 عاما، وأستاذ التاريخ في 29 يناير الماضي بعدما طلب منها إخفاء هذا القميص. وقررت اللجنة المؤيدة لفلسطين التي تنتمي إليها التلميذة والدتها مواجهة ما حدث، وطالبت بإلغاء العقوبة فوراً. وقالت لجنة فيلرانتش سور سون لدعم الشعب الفلسطيني في بيان لها: «نحني شجاعة زينب؛ لمواجهة بوساقتها الخاصة. عقيدة أستاذها، متهمه أستاذ التاريخ بأنه موال للكيان الصهيوني. وأضافت اللجنة أنها تلقت نحو 1300 رسالة دعم للتضامن مع الطالبة المسلمة.

الداخلية الفلسطينية تتهم «العربية» بقلب الحقائق

الأخيرة بالتعاون والتواصل الدائم مع مكتب قناة العربية في غزة حتى نحاول أن نصح كثيرا من المغالطات التي تصدر عن تلك القناة والتي تعلم سياستها جيدا، وهذا ما قام مراسلها بتأكيدهم بأنهم يعترضون على كثير مما يصدر في القناة ولا يؤيدون سياستها، ولكنها كما يقولون (لقمة عيشهم)، ولكنهم يؤكدون أيضا في هذه التقارير التي تصدر منهم مباشرة أنهم هم من يقوم بخدمة هذه الأهداف لأنهم مقتنعون بسياسة تشويه المقاومة وحكومتها في غزة»، حسب تعبير البيان.

«العربية» من عرضها للتقرير المذكور، متهمه القناة بأنها تشوه صورة المقاومة والممانعة والحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، حيث ركز التقرير على إظهار قطاع غزة وكأنه بات في فوضى وانفلات أمني لا مثيل له، وهو أمر مخالف للحقيقة الظاهرة للعيان، حسب وصفها. واعتبرت الوزارة أن هذه ليست المرة الأولى التي يقوم فيها مكتب قناة «العربية» بمثل هذا الأمر من قلب الأمور واستغلال الحرية المعطاة لوسائل الإعلام بطريقة سلبية.

طالبت وزارة الداخلية في غزة «قناة العربية» بإعادة النظر في سياستها وأسلوب تحريرها والعمل بمهنية وموضوعية تجسد أخلاقيات العمل الصحفي وعدم إسقاط مواقفها ضد المقاومة على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وذلك تحت طائلة المسؤولية، حسب قولها. وجاء في بيان أصدرته وزارة الداخلية ردا على تقرير لقناة «عربية» حول الوضع في قطاع غزة وقلبت فيه القناة الحقائق خدمة للأجندة الخاصة بسياسيتها، حسب تعبيرها. واستنكرت الوزارة ما قامت به فضائية

فاس المغربية.. مدينة بلا خمور

على غرار «مدن بلا صفيح» تتجه مدينة فاس المغربية لتصبح مدينة بلا خمور بعد أن صوت أعضاء المجلس البلدي بالمدينة بأغلبية على قرار يقضي بإغلاق جميع الحانات والمقاهي التي تقدم خمورا؛ حفاظا على صحة وسلامة المواطنين. ويأتي قرار المجلس البلدي بمدينة فاس المغربية خلال دورة شهر فبراير الجاري حيث أقرت «لجنة المالية والاقتصاد» الأسبوع الماضي منع بيع الخمر وإغلاق الحانات والمحلات التي تبيعها بشكل علني. ويمنح القانون الجماعي بالمغرب الحق لرئيس المجلس البلدي اتخاذ قرارات تحفظ الصحة العامة للسكان الذين يعيشون بالمدينة، كما تمنع المادة 28 من الظهير الملكي بالمغرب الصادر في يوليو 1967 «استغلالا أو بيعا أو منحا مجانا للمشروبات الكحولية للمسلمين المغاربة».

مسلمو ومسيحيو كينيا يتوحدون ضد زواج الشواذ

نجحت احتجاجات قام بها مسلمون ومسيحيون من سكان ضاحية متوايا الكينية القريبة من ميناء ممباسا الرئيسي في تعطيل حفل زواج لاثنين من الشواذ من رجال القبائل المحلية، باعتبار أن تلك ممارسة غريبة عن المجتمع الكيني المحافظ إلى حد كبير، بحسب عدد من المحتجين. وبحسب مصادر محلية فإن الرجلين كانا يريدان جعل حفل زواجهما عاما، ولكن الاحتجاجات «العارمة» التي شارك فيها مسلمون ومسيحيون منعت الاحتفال، وقالت هذه المصادر إن الرجلين اللذين لم تكشف المصادر عن هويتها احتجاجا بعد هذه الواقعة المثيرة للجدل، والتي تعتبر الأولى من نوعها في المجتمع الكيني. والشذوذ الجنسي محظور قانونا في كينيا، وينص القانون الخاص بهذه المسألة، والذي يعود إلى فترة الاستعمار البريطاني، على السجن لمدة تصل إلى 14 عاما على من تثبت عليه تهمة الممارسة الجنسية الشاذة. وتضع غالبية البلدان الإفريقية قيودا قانونية على زواج الشواذ لاعتبارات دينية واجتماعية، باستثناء جنوب إفريقيا التي أقرت في العام 2006 زواج الشواذ، لتكون أول دولة إفريقية والخامسة على مستوى العالم تقر ذلك.